الاستفتاء الشعبي على وثيقة الاسرى يعد نقطة حاسمة في العلاقات بين الحركتين

الاستعدادات للمواجهة الشاملة بين فتح وحماس متواصلة

■ حماس وفتح تستعدان هذه الايام للحرب، فقط لمزيد من الامان. وضمن امور اخرى، فان نشطائهما يجمعون المعلومات الاستخبارية التي تسبق العمليات التنفيذية ضد العدو، الذي لم يعد اليوم هو اسرائيل بل الحركة الخصم. وذلك رغم أنه في الايام الاخيرة نشرت أنباء عن اتفاق سيوقع هذا الاسبوع بين الحركتين في مسألة «وثيقة الاسرى».

كما علم أن حماس مستعدة لتغيير تركيبة الحكومة وتكليف مهنيين في مناصب الوزراء. غير أنه توجد أزمة ثقة بين فتح وحماس. فقد اتفق ما لا يقل عن أربع مرات بين كبار مسؤولي الحركتين على أن تنسحب «القوة التنفيذية» الخاصة التي شكلتها حماس في قطاع غزة من الشوارع ـ ولكن الاتفاق لم يتحقق. وعليه، ففي فتح وفي حماس تتواصل الاستعدادات للحرب: عمليات متابعة لكبار مسؤولي الطرفين، كمائن طرق حيث يمر قادة الحركتين وتدريبات ايضاً. تجنيد اكثر من 4 الاف فلسطيني في اطر تعود للتيار المركزي في فتح يرمي الى نقل رسالة الى حماس. «على كل رجل منا يصاب بنار حماس، سنصيب اثنين منهم»، قال الاسبوع الماضي مسؤول كبير في فتح لرئيس الوزراء اسماعيل.

وتركز الحركتان الان على الصراع بينهما، رغم استمرار القتال ضد اسرائيل. فقتال المدن بين النشطاء مستمر، ويتضمن اطلاق النار، وضع عبوات ناسفة واحراق. وعلى المستوى التصريحي، فان الناطقين بلسان الحركتين يستخدمون العمليات الاسرائيلية ـ تلك التي تمس بالمواطنين وتلك التي يقتل فيها مسلحون ـ لمناكفة الطرف الآخر. ويشكل «الحوار الوطني» الذي يفترض أن ينتهي يوم الاربعاء (وبالاحرى سيتواصل بعد ذلك ايضا) للطرفين اختبارا لاستعداد الطرف الاخر للحل الوسط. كما أن الاستفتاء الشعبي على وثيقة الاسرى المزمع عقده في نهاية تموز (يوليو) يعد كنقطة حاسمة في العلاقات بين الحركتين.

غير أن حماس تصل الى المواجهة المحتملة مع فتح وهي منقسمة بقدر لا يقل عن خصمها. فقيادة حماس في الخارج والحكومة في غزة لا تتحدثان بذات اللغة. سامي ابو زهري، الناطق بلسان الحركة في غزة وعمليا الناطق بلسان رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، لم يتردد أول أمس في انتقاد حكومة حماس بشدة. «دعوة الناطق بلسان الحكومة غازي حمد عن استعدادنا لوقف النار مع اسرائيل لا يعكس موقف حماس بل موقف الحكومة. غير أنه في نهاية الاسبوع ايضا امتنعت حماس عن نار صواريخ القسام على اسرائيل. وهذا الامر يطرح الاشتباه في أن ابو زهري يواصل تصريحات عدم تنفيذ وقف النار، اساسا كي يصد فرار نشطاء الحركة الى الجهاد الاسلامي، بسبب وقف النار من حماس. معظم اعضاء قيادة الخارج من حماس غير معنيين بمواصلة ولاية حكومة حماس. من ناحيتهم بلغت الحكومة نهاية طريقها وسيكون من السهل على الحركة العودة الى النشاط الارهابي وهي ليست في الحكومة.

وسجل مشعل لنفسه الاسبوع الماضي انجازا بعد أن تحفظ مسؤول حماس الكبير المسجون في اسرائيل والذي قاد التوقيع على وثيقة الاسرى عبدالخالق النتشة من التوقيع على الوثيقة وانصاع لتعليمات مشعل. ومع ذلك، فلم يعد ممكنا اخفاء الخلافات بين المجموعات المختلفة في حماس في موضوع وثيقة الاسرى، استئناف العمليات والجلوس في الحكومة. بعض وزراء الحكومة في الضفة يحتفظون باراء معتدلة أكثر من اراء مشعل. بعضهم يقود تيار «الاخوان» الذي يتماثل مع المنظمة الأم لحماس ـ ولا يتفقون مع خطط مشعل. مجموعة اخرى برئاسة هنية وبعض الوزراء يحاولون البقاء المناورة بين الاجنحة. والجميع يتفقون على وجوب تركيز الجهود على الحرب الحقيقية، حيال فتح وابو مازن. من ناحيتهم يمكن للمواجهة مع اسرائيل ان تنتظر بضع سنين.

فتاة فلسطينية تحمل يافطة تصف وزير الدفاع الاسرائيلي بالقاتل خلال تظاهرة امام مقر الامم المتحدة في غزة

آفي يسسخروف
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/18

لبلورة وقف مستقر للنار.. ستكون اسرائيل مطالبة باحترامه

التقدم والتقارب بين فتح وحماس يمهدان لقمة مصرية فلسطينية اسرائيلية

■ عندما تبشر حماس وفتح على حد سواء بـ «تقدم وتقارب» من الافضل للمرء أن يكون حذرا. ولكن بعد هذا التحفظ، يبدو أن الرئيس المصري حسني مبارك تمكن امس من الوصول الى ثلاثة تفاهمات مركزية مع محمود عباس (ابو مازن) في لقائهما في القاهرة. ومن شأن هذه التفاهمات أن تحرر الاموال المخصصة للسلطة، تحديد توزيع الصلاحيات بين الرئيس ابو مازن ورئيس الوزراء اسماعيل هنية ـ ولا سيما في كل ما يتعلق بالسيطرة على أجهزة الأمن، والوصول الى قاسم مشترك سياسي بين الحركتين على اساس وثيقة الاسرى.

ولتحقيق هذه التفاهمات، سيشرع ابو مازن في سلسلة من النشاطات السياسية التي تسمح بدخول حماس، الجهاد الاسلامي والفصائل الفلسطينية الاخرى الى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا يتم تحديد نقطة خلاف مركزية بين فتح وحماس، عارضت فيها حماس اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد جرت محادثات في هذا الموضوع الاسبوع الماضي بين رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي وبين ممثلين كبار من حماس في دمشق. وسيؤثر على تردد الجهاد الاسلامي في الانضمام الى منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس السوري بشار الاسد، الذي سيلتقي مبارك بعد غد.

والمعنى النظري على الاقل لانضمام حماس الى م.ت.ف هو استعداد حماس لتبني الاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف مع اسرائيل، بما فيها اتفاق اوسلو والاتفاقات الناشئة عنه، وكذا تبني قرار الجامعة العربية في بيروت 2002، الذي يستند الى المبادرة السعودية.

وهذه نقطة الخلاف المركزية الثانية، التي ينكب المصريون على حلها الان. وحسب مصدر مصري، ستقترح مصر صيغة تشكل تداخلا بين وثيقة الاسرى وبين قرار بيروت فيما تكون جملة «دولة فلسطين في حدود 1967» جزءاً لا يتجزأ من الصيغة حسب المصدر المصري، الذي أضاف بانه طُلب الى حركة الاخوان المسلمين في مصر ذات التأثير على فكر حماس، العمل على تليين موقف حماس من خلال ايجاد تفسير يخفف على حماس القبول. ولكن يبدو أن أكثر مما سيؤثر به الاخوان المسلمون على حماس هو الضغط الجماهيري الفلسطيني الذي سيفعل فعله. فما بالك عندما يصرح زعيم الاخوان المسلمين المصريين الشيخ مهدي عاكف بأن حركته تعارض اتفاق كامب ديفيد وان لكل اتفاق مدى حياة وهو ليس خالدا.

الخلاف الثالث يتعلق بتوزيع الصلاحيات والسيطرة على أجهزة الأمن.

وهو كفيل بأن يحل بصيغة ميثاق عسكري مشترك تضعها حماس، فتح ومندوبو مصر، وعلى رأسهم الجنرال عمر سليمان. وحسب هذا الميثاق، فسيتم توحيد جيوش الفصائل المختلفة في قوة ردع فلسطينية موحدة، فيما تكون لكل فصيل فلسطيني صلاحيات مميزة وميزانية خاصة. وقد سبق أن تم التوصل الى تفاهمات حول ذلك في الاسابيع الاخيرة، وتحقيقها منوط ضمن امور اخرى بانضمام حماس الى منظمة التحرير الفلسطينية. من ناحية المصريين، فان هذه الخطوات ستؤدي الى عرض قمة ثلاثية في نهاية حزيران (يونيو) بمشاركة ابو مازن، مبارك ورئيس الوزراء ايهود اولمرت ـ على خلفية الاتفاق الفلسطيني الواسع وبلورة وقف مستقر للنار، ستكون اسرائيل مطالبة باحترامه.

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة العربية
(هآرتس) 2006/6/18

الاعلام الفلسطيني والاعلام المنسوب للجيش الاسرائيلي يعانيان من عدم ضبط الصيغ التي تُذاع من قبلهما حال وقوع أحداث كبيرة

■ من هو المذنب في المأساة التي حلت بعائلة غالية على شاطىء بحر غزة؟ هناك صيغتان سمعناهما خلال الاسبوع الماضي. ليس فقط من جانب الجيش الاسرائيلي وما يقوله ضد حماس. ايضا القناة الثانية كانت ضد القناة العاشرة. والمشاهد الاسرائيلي ظل يتساءل مترددا. فهذا يطرح الكثير من الملاحظات التي لا بد من طرحها.

أولا، ان المهمة الاولى لوسائل الاعلام هي عرض التساؤلات وتصعيب الأمور على من توجه اليهم، حتى وإن لم تكن هذه الوسائل قادرة على الوصول الى الحقيقة. وليس القبول على نحو آلي ودون تساؤل أو تفكير بما يطرحه الجيش الاسرائيلي من مواقف، بادعاء أننا في حالة حرب. والصحافيون ليسوا جنودا، ومن المؤكد أنهم لا يقومون بتنفيذ أوامر تُلقى عليهم.

وثانيا، الصيغة التي أذاعها علينا الجيش الاسرائيلي هي صيغة اشكالية. فقد صيغت بطريقة توحي بشروط داخل الشروط. وللمحققين الذين قاموا من قبل الجيش الاسرائيلي بتنفيذ مهمة لم يكن ممكنا أمامهم أن يدخلوا الى المنطقة ويجمعون البيانات اللازمة لاستكمال التحقيق. ولم تكن هذه مسيرة طبيعية لـ «الفحص الجنائي»، وبذلك يمكن التشكيك في هذه المسألة وبغيرها من المسائل.

ثالثا، والصيغة الفلسطينية من ناحية ثانية، هي أكثر اشكالية من تلك التي أذاعها الجيش الاسرائيلي. ففي الوقت الذي يوجد فيه عندنا صحافة وصحافيون يناقشون ويتجادلون ويغوصون في صلب الحقائق، فان الصحافة الفلسطينية، ولا سيما في مواضيع كهذه، لا تُسمع الآخرين إلا صوت أسيادها. والويل، كل الويل، لمن يشذ عن هذه الطبيعة المقبولة عندهم. وجميع الأدلة والبيانات التي تُعرض لـ «المحققين من جانب منظمات حقوق الانسان» هي بيانات يمكن بسهولة الحصول عليها وتوفيرها من نفس المحققين. وهكذا كان الأمر عليه في السابق، ويمكن أن يكون عليه الحال في هذه المرة.

رابعا، المحققون الذين استعدوا لتأكيد الصيغة الفلسطينية هم اعضاء في «منظمات حقوق انسان». وهذه المنظمات كما نعرف، وللأسف أن هذا هو الحال، هي عبارة عن منظمات ذات توجه ضد اسرائيل بصورة واضحة. والسيطرة عليها، في احيان معينة، هي من قبل مصادر من اليسار المتطرف العالمي. البروفيسور جيرالد شتاينبرغ، الذي فحص نشاطات المنظمة التي ساعدت في بلورة الصيغة الفلسطينية لما حدث، وجد أن العلاقة التي ترتبط باسم اسرائيل تتميز بـ «توجهات خاصة».

خامسا، يجب أن لا ننسى بأن المجزرة التي حدثت في رام الله، وهكذا كانت، والمذبحة التي حدثت في جنين، والتي لم تكن. هناك ايضا السلطة الفلسطينية والاعلام الفلسطيني اصطفا في جبهة واحدة. وهذه الجبهة هددت الصحافيين وحطمت وقضت على شهادات معينة، وذلك لاخفاء الحقيقة في الحالة الاولى بالنسبة لما حدث في رام الله، ولكي تغطي على الاسباب التي أدت لما حدث في الثانية. وهذا لم يكن أمرا شاذا للأسف. بل هذا هو النهج العام. وهذه المرة ايضا، من غير الضروري أن نُشكك بها.

سادسا، يوجد عندنا من ينضم فورا ودون تردد، وكالعادة لدى حدوث اعمال من هذا النوع، لكي يقولوا بأن «وسائل الاعلام هنا وهناك مُجندة». وبكلمات اخرى، فان وسائل الاعلام هنا تزيف الحقائق كما تفعل وسائل الاعلام هناك. وهذا هو الموقف الذي أسرع، على سبيل المثال، الدكتور داني دور من «كيشف»، وهي منظمة محلية تتعقب وسائل الاعلام في نشرها المعلومات عن مثل هذه الأحداث، أسرع ليقول لنا بجدية: هل هذا حقيقي؟ وكذلك في وسائل الاعلام الفلسطينية هناك من يقول مثل شلومي الدار بأنه يحق لكل واحد أن يعارض ما نشره الجيش الاسرائيلي، وبالتالي، هل تجوز معارضة الحقائق التي نشرها الجيش الاسرائيلي؟ وكذلك فان نقابة الصحافيين هنا هددت أي صحافي اجنبي، وكما فعل الفلسطينيون هناك! فان أياً من الصحافيين الاجانب ممن يتخوف بأن تقاريره قد تكون سببا في تصفيته اذا ما نشر فقط الصيغة التي يدعيها الجيش الاسرائيلي! والدكتور دور هو جدي بما يكفي لكي يعرف جميع الاجابات لهذه التساؤلات. ولكن، الدكتور دور، هو مستلب لمجموعة ترى أنه ليس من السهل أن تُخفض رأسها أمام هذه الحقائق. ومثل المنظمات الاخرى التي ترى هناك كل شيء سيئاً وضد «حقوق الانسان». سابعا، يمكن أن يكون الجيش الاسرائيلي مخطئاً. ويمكن ايضا، أن يكون اسوأ من ذلك، أي أنه يمكن أن يكون مُضللا. فهناك أمور لم تحدث مطلقا. كانت هناك عمليات انتحارية، حتى وإن كانت غالبيتها العظمى لم تكن مستهدفة بشيء ما ولم تكن إلا وسط المجموعات "الكانية المدنية. وفي حالة كهذه فان معارضة للموقف الذي يعلنه الجيش الاسرائيلي، في نهاية اليوم، تعتبر شهادة شرف ايضا لوسائل الاعلام وللديمقراطية الاسرائيلية. لان البديل عن ذلك واستبعاد التوجه للحقائق بمنطق المعارضة المبدئية والنقد، وكذلك التشكك الذي يثير التساؤلات، أمر لا يمكن الاستخفاف به، وإلا فاننا سنحول وسائل الاعلام هنا الى شيء يشبه تلك الوسائل الاعلامية الفلسطينية ونُقلدها بصورة آلية. وليس فقط أن الدكتور داني دور ليس صادقا فقط، بل يبدو أنه لا يجوز له مطلقا أن يكون صادقا. وبذلك فاننا نشكر الله على وجود أمثال شلومي الدار، حتى وإن كان يثير أعصابنا في كثير من الاحيان (لانه كثيرا ما ينساق مع الصيغ الفلسطينية ويصدقها ويُروج لها). ولكن بدونه سنظهر على نحو اسوأ بكثير.

بن درور يميني
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/6/18

دولة اسرائيل فقدت مصداقيتها بالتحقيق في تجاوزاتها في المناطق حتى أمام مواطنيها

■ في ساعات ما بعد الظهيرة من يوم الاحد الحادي عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2005، شاهد محمد حمدان، من أم طوبا الواقعة بجوار القدس، بغلة مندفعة نحو بيوت القرية. وعندما اقتربت منه أصابه الفزع عندما رأى أنها تجر محمود شواره، أحد معارفه من قرية نعمان المجاورة ورأسه محطمة. شواره، الذي كان فاقدا للوعي كان مربوطا من يده اليسرى برقبة البغلة. وبعد خمسة ايام فارق الحياة في مستشفى هداسا عين كارم. أبناء العائلة قدموا شكوى في الشرطة ضد جنود حرس الحدود الذين كانوا قد اعتقلوه في ساعات الصباح بحجة أنه مقيم غير شرعي داخل حدود القدس. هم الذين تسببوا بموته لانهم ربطوه بالبغلة ودفعوها للفرار. قسم التحقيقات في الشرطة ادعى أن شواره مات في حادث، إذ انه ربط نفسه بالبغلة الهائجة، ولم يتمكن من تخليص نفسه منها عندما أسقطته عن ظهرها وهي مندفعة في المنطقة الواقعة بين نعمان وأم طوبا. جدعون ليفي أورد حكاية موت شواره («هآرتس»، 2005/12/23)، وترك للقراء المجال حتى يقرروا من الذي يصدقونه: العائلة التي أوردت أدلة موثوقة عن حالات اخرى ربط فيها حرس الحدود الفلسطينيون بهيائمهم لمعاقبتهم وإخافتهم أم رواية سلطة مخولة تابعة لدولة اسرائيل حيث قررت بعد التحقيق أن شواره البائس قد جلب الموت لنفسه. المراسلون العسكريون والمراسلون لشؤون المناطق ايضا تركوا الجمهور في نهاية الاسبوع في حالة تساؤل: هل يصدق رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيرة الخارجية ورئيس هيئة الاركان والجنرال مئير كالفي في ملابسات مقتل عائلة غالية على شاطىء غزة، أم رواية هيومان رايتس ووتش والشهود الفلسطينيين.

في الوقت الذي يدعي فيه الجيش الاسرائيلي، بعد فحص دقيق كما يزعم، بأنه لا يعقل أن تكون عائلة غالية قد أصيبت بنيران قواتنا، يسوق الفلسطينيون، ومن بينهم اطباء مستشفى غزة وسائق سيارة اسعاف قام بنقل المصابين بالاضافة الى شهود في منطقة الحادث ـ أدلة تدحض للوهلة الاولى رواية اسرائيل. تنضم اليهم رواية مارك غرلسكو من هيومان رايتس ووتش الذي يملك شظايا قذيفة 155 مليمترا كان الجيش الاسرائيلي قد أطلق مثلها في الحادث المذكور (آفي يسسخروف وعاموس هرئيل، «هآرتس»، 2006/6/15).

وصف التناقض بين الروايات التي تطرحها الدولة وتلك التي يطرحها ضحايا عملياتها على انها وضع يترك الجمهور في حيرة ـ هي أقل ما يمكن وصفه. اسرائيليون كثيرون يصدقون الفلسطينيين بالتحديد، أو من يورد رواياتهم ليس لانهم يكرهون ذاتهم وانما لوجود حوادث سابقة مؤسفة: التنكيل بالفلسطينيين الذي يتم نفيه في البداية ومن ثم تظهر دلائل قاطعة مناقضة (شهادات «جنود يكسرون الصمت»)، الاصابات والوفيات في صفوف نشطاء حقوق الانسان الاجانب التي تتجاهلها الدولة الى أن يضطرها الضغط الدولي على التحقيق المعمق (حادثة توم هورندل)، والتقارير الكاذبة حول ظروف مقتل الأبرياء إبان عمليات الاغتيال الجوية (اغتيال صلاح شحادة)، الأكاذيب في قضية نوع السلاح الذي استخدمه سلاح الجو ضد مخيم النصيرات (تشرين الاول 2003) والاتهامات الفارغة ضد أطراف دولية (الادعاءات بأن الاونروا تساعد في تحميل صاروخ قسام بينما تظهر الصور أنها حمالة للمصابين)، معطيات غير صحيحة حول وضع المناطق العمرانية التي حددت كأهداف للقصف (بيوت مأهولة في رفح، أيار (مايو) 2004، التحقيقات الداخلية في الجيش والشرطة التي دحضت نتائجها أو استوجبت اعادة التحقيق (مسؤولية الشرطة عن قتل المواطنين العرب في تشرين الاول (اكتوبر) 2000 وقيام الرائد أيمن باطلاق النار على الطفلة في غزة للتأكد من موتها)، التقاليد الشائعة في جهاز الدفاع لتغليف تحركات سياسية واستيطانية بذرائع أمنية كاذبة (في يوم الخميس الماضي فقط قررت المحكمة العليا بأن الجيش قد ضللها في وضع اسباب تحديد مسار الجدار الفاصل في منطقة تسوفين).

سلطات الدولة، ومن بينها جهاز الدفاع بأذرعه المختلفة، قد اكتسبت لنفسها سمعة سيئة فيما يتعلق بالمصداقية. وعليه، ليس من حقهم أن يستغربوا عندما يفقد الجمهور الاسرائيلي ثقته برواياتهم، وليس الأسرة الدولية فقط، الى أن يثبت العكس.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/18

الطمع في الاراضي ونزعة القوة اغشيا العيون وسدا الآذان في اسرائيل

■ لقد توقفنا عن السؤال. الصحافة التي تتحمل مسؤولية طرح الاسئلة لم تعد تسأل تقريبا. الكنيست لم يعد يسأل، المستشار القضائي للحكومة نفس الشيء. المحكمة العليا لا تسأل، المعلمون والاطباء والطلاب الاكاديميون كلهم لا يسألون تقريبا. قادة الجيش وجهاز الدفاع لا يسألون بالتأكيد منذ مدة من الزمن. ليس هناك مؤشر صارخ أكثر على مرض المجتمع من حقيقة توقفه عن السؤال.

حتى في اسبوع دموي مثل الاسبوع الماضي، حيث قُتل 24 مدنيا بريئا لم تطرح الاسئلة تقريبا، وخصوصا الاسئلة الحقيقية. سألوا بصمت واهن لماذا يتوجب القاء القنابل على سيارة مسافرة في قلب غزة، ولماذا كانت هناك حاجة لتوجيه ضربة صاروخية ثانية عندما كان واضحا أن المواطنين الأبرياء سيتجمهرون حول السيارة. ولكن أحدا لا يسأل عن الفرق بين اطلاق صواريخ في قلب مدينة وبين العملية الارهابية التي يقوم بها مخرب انتحاري في قلب مدينة اخرى. سألوا عن قتل أبناء عائلة غالية على شاطىء غزة، وما الذي يجب على اسرائيل أن تفعله في مواجهة صواريخ القسام، ولكن قلة قليلة سألت عما لا يتوجب على اسرائيل أن تفعله في أي ظرف من الظروف، وما الذي كان سيحدث لو انفجرت صواريخ غراد التي كانت في السيارة التي قُصفت في الشارع الغزاوي المكتظ. لم يخطر ببال أحد طبعا أن يسأل قائد سلاح الجو أو رئيس هيئة الاركان اذا كان من الواجب تحمل المسؤولية عن قتل المواطنين بلا داع.

ولم يسألوا ما الذي حدث للجدل الدائر رغم ذلك هنا خلال فترة معينة حول سياسة الاغتيالات بحد ذاتها. حول قانونيتها وأخلاقيتها أو حتى حول جدواها ونجاعتها. هل يأخذ أحد بالحسبان الدماء التي تُسفك بسبب الرد على هذه العمليات؟ سألوا من بدأوا هذه الجولة من سفك الدماء وردوا معا: الفلسطينيون هم البادئون، ولكن أحدا لم يتجرأ على السؤال: لماذا يطلق الفلسطينيون النار؟ هل وُلدوا حتى يقتلوا وحتى يطلقوا صواريخ القسام؟ هل يتمتعون بذلك؟ وما الذي يحركهم فعلا؟ وهل بدأ مع الجولة الحالية من القتال بواسطة الصواريخ أم أن السبب يعود لظروف حياتهم غير الانسانية والحصار الخانق عليهم؟ حبسناهم في غزة ومنعناهم من الحصول على الدعم الاقتصادي من العالم. هم يطلقون النار حتى يتخلصوا من ظلمنا الفادح، كفاح لا يوجد له مثيل في عدالته، ونحن حتى لا نسأل لماذا، وانما نتجرأ فقط على الادعاء بأنهم «هم البادئون».

ولماذا تصد اسرائيل طوال اشهر عديدة أبو مازن الذي يعترفون أنه من أنصار السلام. ولماذا لم نصغ للاصوات الجديدة المنبعثة من حماس؟ ما الذي كان سيحدث لو دعا اولمرت اليه نظيره اسماعيل هنية للالتقاء معه غداة انتخابه ديمقراطيا؟ هل كان الخطر الذي سيحدق باسرائيل حينئذ أكبر من ذلك الذي تسببه العمليات والقسام؟ القتل الذي زرعناه أضعف حتى وثيقة الأسرى، التي كان من المفترض فيها أن تشجع اسرائيل. بواسطة حملات الاغتيال والقصف صعبت اسرائيل على محمود عباس اجراء الاستفتاء الذي كانت نتائجه ستصحح رافعة للسلام. وهل سأل أحد ما مؤخرا لماذا لم يفتح «الممر الآمن» كما تعهدنا، ولماذا لم يُطلق سراح السجناء وعلى رأسهم مروان البرغوثي؟

رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، يعود خالي الوفاض من سلسلة زياراته الفاشلة في العالم رغم الغطرسة والرضى الذاتي الذي يظهره من الناحية الخارجية. وفي اسرائيل وحدها يوجد من يُصدق أن «الانطواء» سيدفع بالسلام الى الأمام أو يضع نهاية للاحتلال. لا يتساءلون لماذا يتوجب علينا السير في اتجاه يعارضه العالم كله، من واشنطن حتى رام الله. يقولون للشعب وللعالم بأن اسرائيل ستمنح المفاوضات السياسية مدة سنة، ولا يسألون لماذا، بحق الجحيم، لم تبدأ هذه المحاولة حتى الآن.

اسرائيل تنتظر، صامتة ولا مبالية. وكل مؤشر يبشر بالخير من الجانب الفلسطيني يلقى على الفور عملية عسكرية ساحقة. وحماس نحن الذين ندفعها، تماما ندفعها، لتعود الى دائرة الارهاب، مثلما اعترف أيضا محفل كبير في الجيش الاسرائيلي، لم يعرف على نفسه بالطبع. وفي غزة يجلس رئيس وزراء قال انه مستعد للوصول الى تسوية مع اسرائيل في حدود 1967، وهو قول بالغ الاثر من ناحيته، فيما أن اسرائيل تهدد باغتياله. وفي رام الله يجلس الزعيم الفلسطيني الاكثر اعتدالا، واسرائيل الى هذا الحد أو ذاك تتجاهل وجوده. والعالم العربي اتخذ قبل أربع سنوات قرارا شجاعا بالتطبيع مع اسرائيل في اطار المبادرة السعودية، ولكن هذه حتى لم تحظ بالبحث أو الرد الجدي. وفي ظل عدم وجود من يسأل، فان اسرائيل تنهار من ناحية اخلاقية. لاجئون افارقة يذوون في السجن، شركة طيران ارادت تسفير يهود فقط، وفي ساحتنا الخلفية يختنق شعب كامل تحت القبضة الاسرائيلية التي باتت اكثر وحشية وفظاظة. وفوق كل هذا يحوم بكل شدته السؤال: هل نحن حقا نريد السلام؟ هل نحن حقا نريد العيش في دولة عادلة ومحبوبة؟ أم أن الحقيقة هي أن الطمع في الاراضي ونزعة القوة اغشيا العيون وسدا الآذان لدرجة أننا لم نعد قادرين حتى على طرح السؤال.

جدعون ليفي
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/18

بيرتس لم يجلب سياسة جديدة ولا يمكنه الفصل بين ضرورات الدفاع وعدم وقوع ضحايا أبرياء في الجانب الآخر

■ حتى سنوات التسعين كان بيرتس واحدا من السياسيين الصغار، ممن لهم مستقبل سياسي في حزب العمل، من الذين أطلق عليهم آنذاك لقب «الثمانية». جميعهم كانوا (وما زالوا) من «الحمائم» السياسية، حتى وإن كانت الاموال والمعطيات السياسية أثرت عليهم وجعلتهم يخوضون مسارات مختلفة. وباستثناء بيرتس، فان اثنين من مجموعة «الثمانية» اللذين واصلا طريقهما السياسية، ولكنهما ابتعدا عن حزب العمل، وهما حاييم رامون المؤيد بشدة لسياسة خطة الانطواء في كديما، ويوسي بيلين الذي ينجح دائما بايجاد شريك فلسطيني ليتحادث ويتفاوض معه ممن يؤيدون السلام، وممن هم قادرون على السيطرة أو ادارة شؤون شعبهم. ولكن الفشل والخيبة والشكوك وعدم الثقة، قد أثرت على هؤلاء بصور مختلفة وعديدة. ولكن لا أحد منهم متفائلاً الآن كما كانت حالته في الماضي. كما سبق وأن وصف ذلك آبا ايبان بقوله «ليس دائما تلتصق أجنحة الآمال مع ارض الواقع».

خصوصية بيرتس انه كان الوحيد الذي انحدر من احدى المدن التطويرية الجنوبية في البلاد، ومن وسط اجتماعي تقليدي ووطني. في تلك السنوات كان يحتاج الى شجاعة كبيرة لكي يتمكن من التمسك بتلك الآراء والأفكار والمواقف السياسية. هو لم يخرج ولم يشذ عن تلك المواقف، ولكن الى ما قبل الانتخابات الأخيرة، فقد كان يمكنه التهرب من المصاعب المرتبطة بالسياسة الحمائمية. أما الآن فقد أخذ منه هذا التنازل، وعليه الرد والاجابة على مسائل السياسة الأمنية التي تدفع به دفعا. ربما تكون المسألة الأكثر دفعا له الآن، كما هو معروف، هي كيفية الرد والدفاع أمام استمرار تساقط الصواريخ التي تُطلق من قطاع غزة. هنا قد اتضح بأن الأوامر التي أصدرها للجيش الاسرائيلي لا تختلف كثيرا عن تلك التي كان يصدرها «صقر معتدل» لو كان جلس مكانه.

التملص من اعطاء ردود عملية لم يُسلب من داخل وعمق بيرتس، فرجال فكر من اليسار، من الذين يمكنهم تحجيم مكانتهم وفعلهم فقط باعطاء النصائح التي لا يمكن لنا أن نفعلها وأن نلتزم بها. والقصد هو الى اولئك الذين وقعوا على تلك العريضة الكبيرة التي نشرت في صحف يوم الخميس الماضي، والتي حملت عنوانا كبيرا هو «الأنف يمكنه استرواح الصديق مع ذنبه» (وهي العبارة التي قالها أبونا ابراهيم في حديثه مع الرب حول ضرورة تدمير مدينة سدوم). وهؤلاء الموقعون على العريضة، من الكتاب المعروفين ورجال الفكر والاكاديميين، يناشدون بيرتس «بأن يضع سياسة واضحة تُميز ما بين حدود الدفاع الذاتي المطلوبة حقا وبين عمليات سفك دماء الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني». فأين يمر خط الحدود هذا؟ وكيف ندافع عن سفك دماء الاسرائيليين وفي نفس اللحظة ونمتنع عن سفك دماء اولئك الأبرياء المحاطين والمندمجين مع عدد كبير ممن يفعلون ذلك؟ يبدو أن الموقعين على هذه العريضة يتخوفون من الاجابات، ذلك لانهم لا ينشغلون في توجيه وصية «إفعل»، بل بوصية «لا تفعل». هم يعرفون ان الوزير بيرتس قد «اجتاز الحدود» في اعطاء أوامره بمواصلة اطلاق نيران المدفعية على مناطق شمالي القطاع، وحسب رأيهم فانهم لا يؤيدون استمرار الضغوطات الاقتصادية على الفلسطينيين كوسيلة لمحاربة الارهاب.

وخلافا لهم، أنا أعرف بأن اطلاق نيران المدفعية، حتى وإن كان موجها الى مناطق كبيرة، فانه قتل عددا أقل مما قتله اطلاق الصواريخ من طائرات سلاح الجو، وهو الامر الذي لا يرفضونه في عريضتهم. وأنا أعرف ايضا بأنهم هناك يعرفون، كل قارئي الصحف، بأن التهديد بقتل زعماء وقادة حركة حماس، هو عمل سوف يعارضونه ويعربون عن رفضهم له، لذلك فان هذا ما دفعهم للمطالبة بالتوقف عن اطلاق صواريخ الكاتيوشا. أنا مقتنع بأن التشديد على الحواجز قد أدى الى التقليل من وقوع العمليات التفجيرية في مراكز مدننا، وأنا متأكد أن موجة من العمليات الانتحارية سوف تؤدي الى تقويض مكانة حكومة حماس، وساعده في العمل ضدها، وأنا اعتقد، بل انني آمل، أن يؤدي وقف اعمال العنف، كما يطالب أبناء شعبه به (أبو مازن) هو الذي قد يتمكن من ايجاد وتقوية شيء ايجابي معين في القريب. وتلخيص ما اقول هو أن التوقف عن عمليات القصف، وتسهيل العمل على الحواجز في المناطق وإزالة الضغوطات الاقتصادية سوف تزيد، ولن تقلل، من عدد القتلى في اوساطنا واوساطهم.

لذلك، فانني أعترض على كل ما يتمخض عن هذه العريضة ونشرها، لان كل من يعمل مثل عمير بيرتس، أو يفكر مثله، فانه بالتأكيد يمر ويجتاز الحدود الفاصلة ما بين الدفاع الجائز والعادل وبين سفك دماء اولئك المدنيين الأبرياء، لان تصرفاته، كما أراها، متزنة وهي بقياسات دقيقة. فهو لم يسارع الى تغيير جلده، وهو ليس بحاجة الى نصائح من أي شخص يرى بنفسه جهة ذات علاقة يمكنها التوصية وتوزيع العبر والنصائح. سوف أزن وأراجع موقفي مجددا من هؤلاء الذين وقعوا على هذه العريضة، اذا ما تجرأ هؤلاء أن يقولوا علنا وبصراحة أنه يجب علينا أن نراهن ونتنازل عن الكثير من الأرواح والضحايا (من الاسرائيليين) لكي نقنع خالد مشعل في دمشق بطهارة سلاحنا وبنوايانا الجيدة غير السيئة، فانني سأسارع الى تأييد نظرتهم وفكرتهم اذا ما أسرعوا بطرح برامج من عندهم تكون مقنعة وتتمكن من وقف تام ونهائي لعمليات الارهاب. أنا أشك في أنهم سيستطيعون مواجهة مثل هذه الشروط اللازمة.

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/6/18

لو قام أحد ما بالمس بموقع مقدس لليهودية لكانت اسرائيل أقامت الدنيا ولم تُقعدها

مياه المجاري تتدفق على موقع «غطاس اليسوع» في القدس

■ المياه تصبح خضراء اللون احيانا بسبب كثرة الرواسب القادمة من المياه الملوثة، وفي احيان اخرى تصبح حمراء اللون وفوقها طبقة من الزبد. أهلا وسهلا بالقادمين الى نهر الاردن الجنوبي: المنطقة ما زالت خلابة ضمن المشهد الطبيعي العام المحيط بها، ولكن مقاطع كثيرة من النهر تبدو في الصيف كتيار عكر وضعيف.

منظمات بيئية وجهات مسيحية ورؤساء بلديات في المنطقة يحذرون من أن الاستغلال المفرط لمياه نهر الاردن الجنوبي ـ الموقع الذي تعمد فيه عيسى المسيح وفقا للعقيدة المسيحية، وأحد الاماكن الدينية الأكثر أهمية في العالم ـ قد يؤدي الى جفافه كليا. اسرائيل، الاردن وسورية يخططون لزيادة استغلال مصادر المياه التي تمد نهر الاردن الجنوبي ـ مقطع النهر الواقع بين طبريا والبحر الميت ـ وهناك خشية من حدوث كارثة طبيعية ذات آثار سياحية ودولية بعيدة المدى.

أكثر من مليار متر مكعب من المياه كانت تتدفق الى هذا النهر سنويا حتى أواسط القرن الماضي، الامر الذي كان يساعده على الحفاظ على مستوى البحر الميت وبقائه نهرا سليما مع منظومة بيئية غنية. بناء سد يحول دون تدفق المياه من طبريا، وتحويل جزء من مياه اليرموك الى قناة للري في الاردن، ومن ثم اقامة سدود على امتداد اليرموك ـ كلها أدت، مجتمعة، الى تجفيف النهر. اليوم يتدفق في نهر الاردن الجنوبي مئة مليون متر مكعب من المياه الصافية فقط كل عام، باستثناء السنوات التي فُتح فيها السد في طبريا بسبب ارتفاع منسوب المياه.

المشهد الطبيعي لن